هبوط الأسعار يضرب السلع الغذائية عالمياً ويعيدها إلى مستوياتها السابقة

النحاس ينخفض إلى أدنى مستوياته في ستة أسابيع متضرراً بالنمو المنخفض في أوروبا واليابان

أولي هولسن

أوضح أولي سلوث هانسون رئيس استراتيجية السلع في بنك ساكسو خلال تقريره الأخير أنه بعد الانتعاش الذي بلغ 10.5% حتى 29 أبريل، عاد مؤشر بلومبيرج للسلع (المعروف سابقا بمؤشر داو جونز-يو اس بي) إلى أدائه الثابت خلال الستة بعد أسبوع آخر من الخسائر التي اجتاحت معظم القطاعات إذ يتحمل الانخفاض الدراماتيكي في السلع الغذائية الوزر الرئيسي في تغير حظ مستثمري السلع فبعد الانتعاش لأكثر من 20% لغاية شهر أبريل، هبط مؤشر الزراعة إلى أدنى مستوياته في 4 سنوات في حين أدت التوريدات الوفيرة للسلع الغذائية كحبوب الصويا والقمح والسكر في السنة القادمة إلى الجولة الأخيرة من الضعف.

تلقت توقعات الاقتصاد الكلي حول النمو العالمي والطلب اللاحق على السلع ضربة من التباطؤ المستمر في أوروبا حيث توقف النمو خلال الربع الثاني لا سيما ألمانيا بوصفها محرك الاقتصاد في منطقة اليورو والتي شهدت تقلص الناتج الإجمالي المحلي فيها بنسبة 0.2% خلال الربع في الوقت الذي استمر فيه الركود في فرنسا. وكنتيجة لذلك، وصلت عائدات السندات الألمانية ذات العشر سنين إلى نسبة 1% لأول مرة في تاريخها في حين استمر تباين التوقعات المستقبلية بخصوص النمو بين الولايات المتحدة وأوروبا في إضافة الدعم إلى الدولار في الوقت الذي ارتفع فيه ميل السلع إلى المقاومة.

أضافت التوقعات الاقتصادية بعداً سلبياً على السلع التي تعتمد على النمو كالطاقة والمعادن الصناعية وبالأخص الطاقة حيث بيعت معظم العقود المستقبلية من النفط الخام إلى الغاز الطبيعي بينما تدنت المعادن الصناعية بسبب النحاس الذي هبط إلى أدنى مستوياته في سبعة أسابيع بعد توقف النشاط الاقتصادي الألماني وتراجع الناتج الصناعي الصيني دون التوقعات.

وقد انخفض النفط الخام لا سيما خام برنت إلى أدنى مستوياته في 13 شهر بينما وصل خام غرب تكساس الوسيط إلى مستويات لم نشهدها منذ فبراير حيث تضرر الزخم بسبب توقف نمو الطلب في وقت ارتفاع العرض لا سيما من ليبيا التي شهدت افتتاح محطات التصدير الكبرى فيها أخيراً ما نتج عنه أن شهد سوق النفط مبيعات شرهة خلال الشهر الماضي مع التركيز على التحول من المخاوف حول الأحداث الجيوسياسية واضطرابات العرض إلى العرض المتزايد والطلب المستقر.

تمت الإشارة إلى ذلك في تقرير وكالة الطاقة الدولية الصادر في شهر أغسطس وبحسب الوكالة: "بعيداً عن الصراع المسلح في ليبيا، العراق وأوكرانيا، يبدو العرض في سوق النفط اليوم أفضل حالاً مع تسجيل وفرة في النفط حتى في حوض الأطلسي".

وخففت وكالة الطاقة الذرية من توقعاتها الخاصة بنمو الطلب لعام 2014 في وقت تستمر فيه الارتفاعات الكبيرة في الانتاج في أمريكا الشمالية في الحفاظ على العرض في السوق العالمي في مستويات جيدة وعند هذه الدرجة يجب على المصدرين السابقين إلى الولايات المتحدة، خصوصا الدول الأفريقية منها، مشترين جيدين لجزء من انتاجهم النفطي. رفع هذا من مستوى المنافسة للعملاء ونتج عنه تقلص الفجوة بين خام برنت على خام الشرق الأوسط إلى أدنى مستوياتها خلال ما يقارب أربع سنوات. في حال استمرت هذه الحالة يمكن أن نرى قريبا ردة فعل من منظمة الأوبك بخصوص تقليص العرض لا سيما مع الأخذ بالاعتبار وصول خام برنت إلى مستوى 100 دولار للبرميل ما يعتبر مستوى لن ترغب السعودية في أن ترى النفط فيه لفترة طويلة من الزمن. حافظت صناديق التحوط على انكشاف طويل لكنه الآن طويل مخفض بالنسبة لكل من خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت بينما انتقل المتداولون التكتيكيون إلى جانب البيع حيث بدأت أسواق عقودهما المستقبلية في إظهار علامات على تعرضها لضغط فوق طاقتها باتجاه هبوطي مما قد يستدعي بعض الاندماج خلال الميل السلبي الشامل. تم تداول الذهب والفضة دون تغيير تقريباً للأسبوع الثاني مع بحث المتداولين حاليا على موضوع تحريك للأسلحة به حيث ترك هذا الذهب الآن حبيس المجال بين 1295 دولار للأونصة و1320 دولار للأونصة لأكثر من أسبوع واحد ويشكل عام كان أداء المعدنين أفضل من معظم القطاعات الأخرى والذي يعتبر إنجازاً بحد ذاته إذا أخذنا بعين الاعتبار التأثيرات السلبية المحتملة والمتمثلة بقوة الدولار وارتفاع أسواق الأسهم وانخفاض التركيز الجيوسياسي واستمرار الطلب الضعيف من آسيا. بعيداً عن هذا، بقي الذهب من قائمة أفضل عشرة سلع أداءً ضمن السلع الرئيسية حتى هذا الوقت من السنة حيث توقف بأدائه على البلاتينيوم الذي حصل على الكثير من الدعم من اضطرابات العرض التي استمرت شهراً في جنوب أفريقيا في بداية السنة الحالية: إذاً ما الذي تغير؟ للجواب على هذا السؤال علينا النظر إلى التطورات في الولايات المتحدة خلال الربعين الماضيين.

في الوقت الذي كان فيه السوق قلقاً حول تأثير العودة النهائية للأسعار المرتفعة في الولايات المتحدة بعد استمرار الاقتصاد في التعافي في الوقت الذي تشهد فيه أسواق السندات مصيراً مختلفاً ففي بداية عام 2014، كان من المتوقع أن ترتفع عائدات السندات مع اقتراب العودة إلى أسعار مرتفعة ولكن وبعد الذروة التي وصلت لها عائدات السندات الأمريكية ذات العشرة سنوات بتاريخ 31 ديسمبر عند 3%، استمرت منذ ذلك الوقت بالهبوط تقريباً وهبط إلى 2.39 بالمئة في هذا الأسبوع وهو ما يمثل أدنى مستوياتها في 14 شهراً. نتج عن توقعات التضخم الثابتة في هذا الوقت هبوط العائدات الحقيقية وإعطاء العلاقة العكسية بين الذهب والعائدات من منظور تكلفة الفرصة البديلة حيث ساعد المسار الهبوطي هذا على عودة الثقة وأعطى السوق وقتاً كافياً للتعافي من النكسة التي تعرض لها في السنة المنصرمة.

قدمت هذه التطورات بالإضافة إلى المخاوف الجيوسياسية المتعددة إلى الذهب عذراً كافياً للانتعاش ولكن وكما يبدو من سلوكه الحالي، انتعش المعدن الأصفر على ما يبدو بقدر استطاعته على خلفية هذا وقد يتطلب ضعفاً جديداً في البورصة (تدفق أصول بديلة) واستمراراً في العائدات الحقيقية له للذهاب إلى عتبة 1345 دولاراً للأونصة وهو أعلى سعر في يوليو قبل أعلى سعر لهذا العام عند 1392 دولار للأونصة.

يبدو شهر أغسطس شهراً هادئاً بالنسبة إلى نشاط التداول ويمكن الشعور بهذا في الوقت الراهن في المعادن الثمينة وبذلك تكون الطبيعة حبيسة المجال جاهزة للاستمرار حتى نرى اقتراباً من أحد السعرين عند 1320 دولار للأونصة بالنسبة للصعود أو عند 1295 دولار للأونصة بالنسبة للهبوط حيث وضع الأخير تحت ضغط كبير يوم الجمعة جراء معاناة الذهب وبالأخص الفضة ضد أكبر ارتفاع أسبوعي في الأسهم الأوروبية منذ منتصف فبراير. انخفض النحاس إلى أدنى مستوياته في ستة أسابيع متضرراً بالنمو المنخفض في أوروبا واليابان بالإضافة إلى التقلب في النظرة المستقبلية على المدى القصير بخصوص الطلب الصيني أظهرت بيانات التداول الحالية منذ يوليو انخفاضاً بنسبة 17% من سنة لأخرى في الواردات الصينية بسبب تأخر الشحنات بعد توقف البنوك المحلية عن الاقراض بعد التحقيق في عملية التحايل في تمويل المعادن المزعوم. هبطت العقود المستقبلية لحبوب الصويا إلى أدنى مستوياتها منذ سبتمبر 2009 جراء استمرار المحصول الكبير في التزايد أكثر حيث أكد تقرير صادر من وزارة الزراعة الأمريكية هذه التوقعات مما ترك المحصول مكشوفاً على بعض عمليات البيع الاضافية من المزارعين والمتداولين الماليين وكنتيجة لذلك، بدت حبوب الصويا مبالغ في تقييمها مقابل أسواق الحبوب الأخرى لا سيما الذرة حيث انخفض معدل السعر مما يقارب 3 إلى 2.81 في الوقت الراهن ومع استقرار أسعار الذرة يمكن أن يجد هذا المعدل مكاناً له في الاتجاه الهبوطي.

«ديلويت»: التحديات الاجتماعية والبيئية في دول الشرق الأوسط تؤثر على تصنيفها العالمي

شعار ديلويت

إنّ استخدام التكنولوجيا في القطاع العام، وتزايد الاستثمارات البديلة، و أعباء التكاليف التشغيلية للشركات، وقياس الأداء الوطني للبلدان من خلال مؤشرات غير تقليدية، كلها مسائل أساسية ساخنة تشغل منطقة الشرق الأوسط، في وقت تخطط الشركات للصمود في مناخات عدم الاستقرار المهيمنة على المنطقة ككل. وتشكل هذه المواضيع محور عدد الصيف 2014 لمجلة Middle East (Point of View (ME PoV، الفصلية الصادرة عن ديلويت، والتي تتضمن نبذة خاصة عن مؤشر التقدم الاجتماعي، الذي يعدّ أحد أهم مقاييس التطوّر الاجتماعي لدولة معيّنة. في هذا السياق، يقدّم لنا كل من رشيد بشير، الشريك المسؤول عن قسم الخدمات الاستراتيجية في ديلويت الشرق الأوسط، وستيف لموند، رئيس مجلس إدارة ديلويت توش توهماتسو المحدودة، تحليل معمّق حول مؤشر التقدم الاجتماعي وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ولطالما شكل إجمالي الناتج المحلي والمؤشرات ذات الصلة أكثر مقاييس التطور استخداماً لقياس التنمية والأداء الوطني في الاقتصاد. ويستند مؤشر التقدم الاجتماعي على قياس شامل للأداء الاجتماعي والبيئي لبلد معين. وقد نشرت ديلويت مؤشر التقدم الاجتماعي لهذه السنة بالتعاون مع مبادرة التقدم الاجتماعي Social Progress Imperative التي لا تتوخى الربح، وذلك خلال منتدى سكول العالمي، المنبر العالمي الأول لتحفيز الاتجاهات الريادية والحلول المبتكرة للتحديات الاجتماعية الأكثر إلحاحاً في العالم. وقد عمل المؤشر على دراسة 132 بلداً من بينها ثمانية من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جاء ترتيبها على الشكل التالي: الإمارات في المرتبة (37) تليها الكويت (40)، ثم السعودية (65)، والأردن (75)، ولبنان (83)، ومصر (84)، والعراق (118)، واليمن (125).

أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد حققت دول مجلس التعاون الخليجي خطوات كبيرة للمنطقة عبر تأمين الاحتياجات الأساسية مثل الإسكان، والتعليم، والمرافق العامة. إلا أن التحديات الكبرى التي تواجه الدول الشرق أوسطية المدرجة في مؤشر التقدم الاجتماعي، فتكمن في تأمين الفرص الاجتماعية للمواطنين والمقيمين. ويدخل في هذا السياق عدد من العوامل، كالخصائص الثقافية والدينية والسياسية الفريدة التي تؤثر على بعض النتائج التي يتم قياسها مثل الحرية الشخصية. كما تعتبر استدامة النظام البيئي بدورها مكمن قلق بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي حيث تعاني المياه العذبة والتنوع البيئي شحاً متزايداً، وتعتبر نسبة الانبعاثات المرتفعة نتيجة ثانوية للتنمية الصناعية المكثفة.

ويوضح راشد بشير قائلاً: «إنّ أبرز الملاحظات المستقاة من خلاصات مؤشر التقدّم الاجتماعي في الشرق الأوسط هي أنّ العديد من الدول الغنية بالموارد لا تحقق أداءً جيداً في المؤشرين الاجتماعي والبيئي لدى مقارنتها مع دول ذات ثروات مماثلة والتي لا تعتمد على الموارد الطبيعية كمصدر أساسي للدخل. وتظهر كل من المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، والعراق، وإيران، وروسيا، وكازاخستان، وأنغولا تفاوتاً ملحوظاً بين ترتيب مؤشر التقدّم الاجتماعي وإجمالي الناتج المحلي لديها».

ويضيف: «أما الملاحظة الثانية فالرابط الضعيف بين الإنفاق الحكومي ونتائج مؤشر التقدّم الاجتماعي، مما يشير إلى أن الحكومات التي تميل إلى تحسين أرقامها ستحتاج إلى تخطي برامج التحفيز، والإنفاق، والاستثمار، لتحسين الرعاية الاجتماعية». وقد بدأت دول مجلس التعاون الخليجي تأخذ مجال الاستدامة البيئية بعين الاعتبار، حيث تهدف السياسات والبرامج الجديدة إلى الحفاظ على البيئة، في وقت "تزداد شعبية التنمية المستدامة".

ويستكشف عدد الصيف من مجلة ME PoV أيضاً مواضيع ساخنة في المنطقة، مثل الاستثمارات البديلة، والتكنولوجيا في القطاع العام، وبرامج تخفيف التكاليف التشغيلية للشركات وغيرها.

خلال السنوات الخمس الماضية، إزدادت شهية المستثمرين على الاستثمارات البديلة، ويعود ذلك بشكل خاص الى حاجتهم لتحقيق عائدات كبيرة بأقل نسبة من المخاطر من حيث الاقتصاد الكلي والمرتبطة بالأسهم المدرجة. في هذا الاطار، يشرح بدر الحسن، المشارك في قسم التدقيق في ديلويت الشرق الأوسط، في مقاله «التحديات التي تواجه عملية تدقيق الاستثمارات البديلة».

«كرواتيا».. محطة جديدة لاستقبال نفط إقليم كردستان

شاحنة نقل نفط من إقليم كردستان

ذكرت صحيفة «يوتارني لست» الكرواتية إن شحنة من النفط الخام من إقليم كردستان بالعراق وصلت إلى ميناء أوميسالي الكرواتي المطل على البحر الادرياتيكي.

وقالت الصحيفة على موقعها على الإنترنت نقلاً عن مصدر في شركة يانّاف الحكومية لنقل النفط إن «ناقلة تحمل 80 ألف متر مكعب من النفط الخام وصلت إلى ميناء أوميسالي وقد تم تفريغها أمس».

ولم يتسن الاتصال بشركة يانّاف للتعليق بشكل فوري.

ونقل عن المصدر قوله «كان لدينا قبل أربعة أيام إخطار عن تسليم شحنة من النفط من كردستان (العراقية). اشترتها شركة مول المجرية للطاقة وهذا النفط من أجل مصفاتها. كل الوثائق سليمة ومن ثم فلا أرى شيئاً محل جدال في هذه الشحنة».

وكانت قد ذكرت حصريا يوم الجمعة أن إقليم كردستان سلم ثالث شحناته الرئيسية من النفط الخام من ميناء تركي وأن شحنة رابعة أبحرت إلى كرواتيا مظهرة أن هذا الإقليم الذي يتمتع بشبه استقلال بدأ يجد عدداً أكبر من المشترين على الرغم من الضغط القانوني من بغداد.

تقرير: بيئة الأعمال في دول الخليج ليست جيدة.. ولا سيئة!

أوضحت شركة آسيا للاستثمار في تحليلها الأسبوعي للأسواق الناشئة أن دول مجلس التعاون الخليجي أظهرت بيئة أعمال قوية في الأعوام القليلة الأخيرة بحسب تقريري "إيكونوميست إنتلجينس يونيت" (EIU) والبنك الدولي الصادرين هذا العام. واعتمد التقييم أساسيا على الفائض المالي الكبير الذي سجلته دول الخليج، فهي تبقى كبرى الدول المنتجة للنفط ومشتقاته، وبفضل الأسعار العالية لهذه السلع، يواصل الفائض المالي لهذه الدول بالارتفاع، إضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تحافظ دول الخليج على هذا الوضع في الفترة ما بين 2014 و2018، وسيكون العامل الداعم لذلك الاستثمارات الكبيرة المخططة في البنية التحتية بعدما فازت دبي بتنظيم "اكسبو الدولي 2020" وقطر باستضافة كأس العالم في 2022، حيث من المتوقع أن يجذب "اكسبو الدولي" أكثر من 25 مليون شخص من حول العالم وأن يدخل ما يقارب 23 مليون دولار استثمارات إلى دبي، على عكس ذلك، لم تحصل بعض دول الخليج مثل البحرين والسعودية على تصنيفات متقدمة بسبب عدم الاستقرار السياسي التي تمر بها. وجاءت قطر في المرتبة 21 من أصل 82 دولة، أي من بين أعلى 25% إقتصاداً أداءً، والأعلى من بين دول الخليج، وذلك بحسب تقرير "إيكونوميست إنتلجينس يونيت" (EIU) عن تصنيف بيئة الأعمال لكل دولة.

«ميريل لينش»: موازنة دبي تتجه لتحقيق فائض

دبي قمة الجمال

توقع جان مايكل صليبا، مسؤول ديون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجموعة «بنك أوف أميركا ميريل لينش» أن تسجل حكومة دبي مجدداً فائضاً في موازنتها المالية، بعدما شهدت عجزاً مالياً خلال السنوات التالية على تفجر الأزمة المالية في العام 2009، وأرجع أسباب هذا الفائض المتوقع في موازنتها إلى زيادة إيراداتها المتحصلة، من بينها رسوم بوابات سالك، وارتفاع رسوم تسجيل العقارات.

وقد دلل المسؤول في ميرل لينش على ذلك بأنه من المرجح أن دائرة المالية بحكومة دبي قد نجحت في تجاوز هدف الموازنة لعام 2013 بخفض العجز إلى ما قيمته 1.5 مليار درهم، أي ما يعادل 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي، كما تستهدف موازنة 2014، إجراء المزيد من الخفض في عجز الموازنة ليبلغ نسبة مقدارها 0.2%، مشيراً إلى أنه رغم ارتفاع النفقات المستهدفة بنسبة 11% على أساس سنوي، فإنه من المخطط رفع حصيلة الإيرادات المقدرة في الموازنة بنسبة 11 %.

كما توقع صليبا أن يشهد الناتج المحلي الحقيقي لإمارة دبي تسارعاً في وتيرة النمو خلال العامين 2014 و2015 ليصل إلى نسبة مقدارها 5%، مشيراً إلى أن القطاعات الخارجية للاقتصاد، وفي مقدمتها السياحة والتجارة، ستقود تلك الزيادة في معدلات النمو، خصوصاً في ظل تراجع مساهمة قطاعات الإنشاءات والعقارات.

ولفت إلى أن فوز إمارة دبي باستضافة معرض إكسبو 2020، سيوفر قوة زخم إضافية لدعم نموها الاقتصادي، فبعدما سجلت نمواً بمتوسط سنوي بلغ 10 % خلال الفترة 2000-2010، حقق ناتجها المحلي الحقيقي في عام 2013، نمواً بلغت نسبته 4.6 %.

تقليص الضمانات الحكومية

ورصد صليبا التوجه نحو تقليص الضمانات الحكومية لعمليات اقتراض الشركات الحكومية، واصفاً هذا التوجه بأنه إيجابي، وأشار إلى أن الشركات الحكومية في إمارة دبي قد أحرزت تقدماً متواصلاً ومنتظماً في عمليات إعادة هيكلة الالتزامات المستحقة عليها، وإن تفاوتت في ما بينها في مستويات هذا التقدم، مشيراً إلى أن كلاً من انتعاش القطاع العقاري وتحسين سيولة القطاع المصرفي، قد أتاح للشركات الحكومية حيزاً متسعاً لالتقاط الأنفاس، ودلل على ذلك بإشارته إلى انتهاء عملية إعادة هيكلة الالتزامات المستحقة على مجموعة دبي القابضة، وقيام شركة أملاك بتقديم اقتراح نهائي لدائنيها بخصوص إعادة هيكلة الالتزامات المستحقة عليها، ودفع شركة نخيل لالتزامات مستحقة قبل حلول أجل موعد تسديدها.

وأعرب صليبا عن اعتقاده أن إمارة دبي تتبع استراتيجية لمعالجة تحديات المديونية، تهدف إلى توليد السيولة النقدية الداخلية، مشيراً إلى أن هذه الاستراتيجية تتضمن محاور عديدة، يبرز من بينها، عمليات بيع الأصول، وإعادة التمويل، والدعم المصرفي، إلى جانب الدعم المحتمل لإمارة أبوظبي.

وأوضح صليبا أن تعافي اقتصاد إمارة دبي من أوجه التجاوزات التي قادت إلى انفجار الفقاعة الاقتصادية في عام 2009، قد صار أوسع نطاقاً وأكثر رسوخاً وتماسكاً، ولفت إلى أن هذا التعافي يلقي دعماً من مجموعة مقومات اقتصادية ومالية ونقدية، من بينها ارتفاع أسعار النفط، واتباع سياسة نقدية تكيفية، وانتعاش قطاع العقارات، وتزايد قوة القطاع الخارجي للاقتصاد، فضلاً عن إحرازه تقدماً متواصلاً ومنتظماً في عمليات هيكلية الالتزامات المالية للشركات الحكومية، والمضي قدماً وبقوة نحو صوب دعم النظام المالي.

استقرار المديونية الخارجية

وقال صليبا إن الديون السيادية لإمارة دبي تشهد حالة من الاستقرار، مشيراً إلى أن كلاً من انتعاش نمو اقتصاد الإمارة ودعم قوة وتماسك النظام المالي، سوف يقودان إلى تخفيف الضغوط الناجمة عن التوجه صوب تقليص الديون على المستوى السيادي، وقدر أن إجمالي الديون الحكومية حتى مارس 2014 تقف عند مستوى 56.1 مليار دولار، أي ما يوازي 57.2 % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي للإمارة . ويتضمن هذا المبلغ ديوناً مستحقة لبنك الإمارات دبي الوطني بقيمة 26 مليار دولار، أي ما يعادل 26.6 % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

تقليص الضمانات الحكومية

ورصد صليبا التوجه نحو تقليص الضمانات الحكومية لعمليات اقتراض الشركات الحكومية، واصفاً هذا التوجه بأنه إيجابي، وأشار إلى أن الشركات الحكومية في إمارة دبي قد أحرزت تقدماً متواصلاً ومنتظماً في عمليات إعادة هيكلة الالتزامات المستحقة عليها، وإن تفاوتت في ما بينها في مستويات هذا التقدم، مشيراً إلى أن كلاً من انتعاش القطاع العقاري وتحسين سيولة القطاع المصرفي، قد أتاح للشركات الحكومية حيزاً متسعاً لالتقاط الأنفاس، ودلل على ذلك بإشارته إلى انتهاء عملية إعادة هيكلة الالتزامات المستحقة على مجموعة دبي القابضة، وقيام شركة أملاك بتقديم اقتراح نهائي لدائنيها بخصوص أعادة هيكلة الالتزامات المستحقة عليها، ودفع شركة نخيل لالتزامات مستحقة قبل حلول أجل موعد تسديدها.

وأعرب صليبا عن اعتقاده أن إمارة دبي تتبع استراتيجية لمعالجة تحديات المديونية، تهدف إلى توليد السيولة النقدية الداخلية، مشيراً إلى أن هذه الاستراتيجية تتضمن محاور عديدة، يبرز من بينها عمليات بيع الأصول، وإعادة التمويل، والدعم المصرفي، إلى جانب الدعم المحتمل لإمارة أبوظبي.

تماسك القطاع المصرفي

وقيم صليبا قدرة القطاع المصرفي في دبي على مساعدة الشركات الحكومية في عمليات إعادة هيكلة المستحقات المطلوبة منها، بإشارته إلى أن المصارف تتمتع بوضعيه أفضل، من حيث السيولة والرسملة، مقارنة بما كان عليه وضعها في العام 2008، وهو ما يدعم قدرتها على تلبية الاحتياجات التمويلية للشركات الحكومية في إمارة دبي، وأوضح أن توقعات مصرف الإمارات المركزي تفيد بأن القروض الرديئة شهدت خلال العام 2013 ارتفاعاً بنسبة 8 %، وأن التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف إلى القطاع الخاص، تحوم حول نسبة مقدارها 10 %، مشيراً إلى أن هذه الأرقام تقل كثيراً عما كانت عليه خلال السنوات السابقة على تفجر الأزمة المالية التي شهدتها إمارة دبي في العام 2009.

حيث سجلت القروض الممنوحة من المصارف إلى القطاع العام مستويات عالية لم تشهدها إمارة دبي منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي. ولفت إلى الحساب الخارجي للقطاع المصرفي الذي شهد تحسناً ملحوظاً، بأن سجل نمواً إيجابياً خلال العام 2013.

القطاع العقاري تحت المجهر

وتوقع صليبا أن يتابع صناع القرار في إمارة دبي، عن كثب، التطورات الجارية في القطاع العقاري، بغرض التحوط ضد الارتفاعات السريعة والغير مستدامة في الأسعار، بما يزيد مخاطر نشوء عمليات تصحيح سعرية لهذا القطاع، وأعرب صليبا عن شعوره بالرضا حيال الصعود البطيء في معدل نمو الائتمان الممنوح للقطاع العقاري في الوقت الراهن، مشيراً إلى أنه يجري إضافة عقارات جديدة إلى السوق، بطريقة متأنية ومحسوبة في ظل ما شهده السوق في أعقاب الأزمة من خروج للمطورين العقاريين من الفئة الثانية وتوجه المطورون نحو الاستفادة من ازدهار السوق لبيع مخزون العقارات لديهم، ولفت إلى أن المستثمرين الأجانب، غير الخليجيين، ذوي الثروات المالية الكبيرة يمثلون قوة رئيسة محركة لعودة الحيوية والديناميكية لقطاع العقارات السكنية، وهو وضع من شأنه أن يزيد تعرض القطاع العقاري لمخاطر المضاربة، الأمر الذي استوجب وضع أطر تنظيمية تتميز بالرشاد والحصافة على المستوى الكلي، بهدف معالجة هذه المخاطر.